



الدورة الثامنة والسبعون

البند 161 من جدول الأعمال

تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

قرار اتخذته الجمعية العامة في 7 كانون الأول/ديسمبر 2023

[بناء على تقرير اللجنة السادسة (A/78/447، الفقرة 8)]

116/78 - تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف⁽¹⁾،

وإن تشير إلى المادة 105 من ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها⁽²⁾، والاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة⁽³⁾، واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية⁽⁴⁾، ومسؤوليات البلد المضيف،

وإن تشير أيضاً إلى أن من الضروري أن تنتظر اللجنة، وفقاً للفقرة 7 من قرار الجمعية العامة 2819 (د-26) المؤرخ 15 كانون الأول/ديسمبر 1971، في المسائل الناشئة عن تنفيذ اتفاق المقر وأن تسدي المشورة إلى البلد المضيف بشأن تلك المسائل، وإن تلاحظ أن توجيه انتباه البلد المضيف إلى المسائل قد يساعد في بعض الحالات على حلها بسرعة،

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والسبعون، الملحق رقم 26 (A/78/26).

(2) القرار 22 ألف (د-1).

(3) انظر القرار 169 (د-2).

(4) United Nations, Treaty Series, vol. 500, No. 7310.



واند تسلم بضرورة أن تواصل السلطات المختصة في البلد المضيف اتخاذ تدابير فعالة ترمي، بوجه خاص، إلى منع وقوع أي أعمال تنتهك أمن البعثات وسلامة موظفيها،

واند تسلم أيضا بأن اتفاق المقر ينص على أنه يفرض في ضوء الهدف الرئيسي من وجوده المتمثل في تمكين الأمم المتحدة في مقرها الكائن في الولايات المتحدة من الوفاء بمسؤولياتها وتحقيق أهدافها بصورة كاملة وفعالة،

واند تشدد على أن اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لا تميز بين الممثلين الدائمين والممثلين الزائرين،

1 - **تؤيد** توصيات لجنة العلاقات مع البلد المضيف واستنتاجاتها الواردة في الفقرة 144 من تقريرها؛

2 - **ترى** أن المحافظة على الأوضاع الملائمة لضمان سير أعمال الوفود والبعثات المعتمدة لدى الأمم المتحدة بصورة اعتيادية واحترام امتيازاتها وحصاناتها، التي لا يمكن أن تخضع لأية قيود ناشئة عن العلاقات الثنائية للبلد المضيف، تخدم مصلحة الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء، وتلاحظ الجهود التي يبذلها البلد المضيف لتحقيق هذه الغاية وتلاحظ أيضا بقلق أن العديد من المسائل التي أثرت أمام اللجنة لا تزال دون حل، وتأخذ على محمل الجد الشواغل التي تثيرها البعثات الدائمة بشأن الأداء الطبيعي لمهامها، وتشير إلى أن اللجنة تعرب عن استعدادها لمعالجتها بفعالية وتتوقع أن جميع المسائل التي أثرت في اجتماعاتها والتي لا تزال دون حل ستتم تسويتها على النحو الواجب وعلى وجه السرعة، بروح من التعاون ووفقا للقانون الدولي، وتشير إلى أن اللجنة تشجع الدول الأعضاء على إثارة انتباه البلد المضيف واللجنة إلى تلك المسائل فور ظهورها، وتطلب إلى البلد المضيف أن يواصل اللجوء إلى المفاوضات كخيار مفضل في حل المشاكل التي قد تنشأ وأن يتخذ جميع الخطوات المناسبة لحماية مباني البعثات من أي اقتحام أو ضرر ومنع أي إخلال بأمن البعثات أو مساس بكرامتها، وتحث البلد المضيف على مواصلة اتخاذ الإجراءات الملائمة كتدريب أفراد الشرطة والأمن والجمارك وضباط مراقبة الحدود، من أجل كفالة احترام الامتيازات والحصانات الدبلوماسية، وعلى مواصلة بذل الجهود لكفالة أن يُعامل الدبلوماسيون باحترام وهم في طريقهم من وإلى مقر الأمم المتحدة، وضمان التحقيق في الانتهاكات وتصحيحها بشكل ملائم في حالة حدوثها، وفقا للقانون الساري، وفي هذا الصدد أن اللجنة تلاحظ الشواغل الخطيرة التي أثارها إحدى الدول الأعضاء التي تعرب عن المعاملة والفحص غير المناسبين لبعض كبار مسؤوليها على أيدي موظفي الجمارك وحماية الحدود في البلد المضيف، وتطلب إلى البلد المضيف إجراء تحقيق دقيق في هذه الشواغل واتخاذ الإجراءات الوقائية والعلاجية اللازمة، حسب الاقتضاء؛

3 - **تذكر** بالامتيازات والحصانات التي تنطبق على مباني البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة والمكفولة بموجب القانون الدولي، ولا سيما الصكوك المذكورة في الفقرة 146 (أ) من تقرير اللجنة، وبما على البلد المضيف من التزامات على صعيد احترام هذه الامتيازات والحصانات، وتحيط علما بما يدعى أن البلد المضيف يقوم به من خروقات لهذه الالتزامات، وبالشواغل المعرب عنها مرارا بهذا الخصوص، وتحث البلد المضيف على أن يرفع، دون تأخير، أي قيود تنطبق على مباني البعثات الدائمة تتعارض مع تلك الامتيازات والحصانات، وتحثه في هذا الصدد على ضمان احترام هذه الامتيازات والحصانات، وتعرب عن القلق إزاء

الافتقار إلى قرار يتناول هذه المسائل، وتُبقى هذه المسائل قيد نظرها كما تتوقع معالجتها على النحو الواجب بروح من التعاون ووفقا للقانون الدولي؛

4 - **تذكر أيضا** بأن البند 13 (ب) (1) من المادة الرابعة من اتفاق المقر يقتضي من البلد المضيف، في جملة أمور، وقبل أن يباشر أي إجراءات تستلزم أن يغادر البلد المضيف أي من الأشخاص المشار إليهم في البند 11 من المادة الرابعة من الاتفاق المعقود بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة، بمن فيهم ممثلو دولة عضو، أن يقوم بالتشاور مع الدولة العضو أو الأمين العام أو مسؤول تنفيذي رئيسي آخر، حسب الاقتضاء، وترى أنه ينبغي، بالنظر إلى خطورة أي تدبير من هذا القبيل يتخذه البلد المضيف، أن تكون المشاورات ذات مغزى؛

5 - **تلاحظ** المشاكل التي تواجهها بعض البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ برنامج وقوف المركبات الدبلوماسية⁽⁵⁾، وتلاحظ أن هذه المسألة ستظل قيد نظر اللجنة بغية مواصلة تنفيذ برنامج وقوف المركبات على نحو سليم وبطريقة نزيهة فعالة غير تمييزية، وبالتالي متسقة مع القانون الدولي؛

6 - **تحث بقوة** البلد المضيف على رفع جميع القيود التي يفرضها على سفر موظفي بعثات معينة وموظفي الأمانة العامة من جنسيات معينة، وإذ تشير إلى الامتيازات والحصانات التي يتمتع بها ممثلو الدول الأعضاء وموظفو الأمانة العامة بموجب القانون الدولي الساري، وتلاحظ تخفيف قيود السفر المفروضة على بعثتين في عام 2023 فضلا عن تعديل القيود المفروضة على موظفي الأمانة العامة بزيادة موانئ الدخول المأذون بها وتشير إلى ما جرى في عام 2021 من رفع لقيود السفر الأكثر صرامة المطبقة على إحدى البعثات، في حين أن القلق يظل يساورها إزاء قيود السفر الأكثر صرامة التي طبقت على إحدى البعثات في عام 2021 والقيود الإضافية التي طبقت على البعثة نفسها في أواخر عام 2022 وتنفيذها على نحو ضيق للغاية، وتصريحات الوفود المتضررة بأن قيود السفر تقوض قدرتها على أداء مهامها وتؤثر سلبا على موظفيها وأسرها، وتلاحظ مواقف الدول المتضررة، كما جاء في تقرير الأمين العام، وموقف البلد المضيف والمستشار القانوني، الواردين في الوثيقة A/AC.154/415، التي تفيد، في جملة أمور، بأنه "لا مجال لتطبيق تدابير قائمة على المعاملة بالمثل في إطار المعاملة التي تمنح للبعثات الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك؛

7 - **تشير** إلى المادة الرابعة من اتفاق المقر، وتلاحظ الشواغل التي أعربت عنها بعض الوفود بشأن رفض منح تأشيرات الدخول وتأخير منحها لممثلي الدول الأعضاء، وتلاحظ كذلك انخفاضاً نسبياً في النسبة المئوية للتأشيرات التي لم تصدر، وتلاحظ في الوقت نفسه أن اللجنة لا تزال تُبقي قيد نظرها مجموعة من مسائل التأشيرات التي ينبغي حلها على وجه السرعة بروح من التعاون ووفقا للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاق المقر؛

8 - **تعرب عن بالغ القلق** لتعدد حالات رفض منح تأشيرات الدخول وعدم إصدارها، بما في ذلك على وجه الخصوص لمندوبين مشاركين في أعمال اللجان الرئيسية للجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، وتشدد على أهمية المشاركة الكاملة لجميع الوفود في أعمال الأمم المتحدة، وتحيط علماً بالبيانين الصادرين عن المستشار القانوني في الاجتماعين 297 و 298 للجنة، مكررة تأكيد بيانه الصادر في اجتماع اللجنة 295 الطارئ والوارد في الوثيقة A/AC.154/415، الذي أكد فيه أن الموقف القانوني المتعلق بالتزامات البلد المضيف في ما يخص إصدار التأشيرات للأشخاص المشمولين باتفاق المقر

(5) A/AC.154/355، المرفق.

لم يتغير عن الموقف الذي عرضه عام 1988 المستشار القانوني للجنة آنذاك، والذي يرد في الوثيقة [A/C.6/43/7](#) ويفيد في جملة أمور بأن "اتفاق المقر واضح فيما ينص عليه من أن الأشخاص المشار إليهم في البند 11 منه لهم حق الدخول إلى الولايات المتحدة دون قيود لغرض التوجه إلى منطقة المقر؛

9 - **تتوقع** أن يكفل البلد المضيف إصدار تأشيرات دخول لجميع ممثلي الدول الأعضاء وأعضاء الأمانة العامة، عملاً بأحكام البندين 11 و 13 من المادة الرابعة من اتفاق المقر، وأن يمكن الأشخاص المتقدمين للخدمة في الأمانة العامة أو المعيّنين كأفراد في بعثة دائمة من مباشرة مهامهم بأسرع ما يمكن، وأن يمكن ممثلي الدول الأعضاء من السفر، في الوقت المناسب، إلى نيويورك لأداء أعمال تتعلق بالأمم المتحدة، بما في ذلك لحضور الاجتماعات الرسمية التي تعقدها الأمم المتحدة، وتلاحظ أن اللجنة تتوقع أن يواصل البلد المضيف تعزيز الجهود المبذولة، بما في ذلك إصدار تأشيرات الدخول، لتيسير مشاركة ممثلي الدول الأعضاء في الاجتماعات الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء؛

10 - **تلاحظ** أن عدداً من الوفود طلب تقليص الفترة الزمنية التي يخصصها البلد المضيف لإصدار وتجديد التأشيرات لممثلي الدول الأعضاء وأفراد أسرهم، نظراً إلى أن الفترة الزمنية المستغرقة حالياً تثير صعوبات أمام مشاركة الدول الأعضاء في اجتماعات الأمم المتحدة بصورة كاملة، وتدعو البلد المضيف إلى إطلاع اللجنة، حسبما يكون مناسباً، على الجهود المبذولة لتذليل هذه الصعوبات، ومع التسليم بأن الإجراءات المتخذة في عام 2023 أدت إلى انخفاض نسبي في أوقات التجهيز لبعض البعثات، لا يزال يساورها بالغ القلق لأن البعثات الأخرى وموظفي الأمانة العامة من جنسيات معينة لا يزالون يتأثرون سلباً بأوقات التجهيز، وتلاحظ أيضاً أن اللجنة تهيئ بالبلد المضيف أن يستعرض الإجراءات المتباعدة التي يتبعها في منح التأشيرات إلى أفراد بعثات معينة، بما في ذلك التأشيرات الصالحة لدخول البلد مرة واحدة، وفترة انتظار الإصدار، بغية كفالة أن تكون الوفود قادرة على المشاركة الكاملة في أعمال الأمم المتحدة؛

11 - **تلاحظ مع القلق** الصعوبات التي تواجهها بعض البعثات الدائمة لدى الأمم المتحدة في الحصول على خدمات مصرفية ملائمة، وترحب بالجهود التي يواصل البلد المضيف بذلها لتيسير فتح حسابات مصرفية لتلك البعثات الدائمة؛

12 - **تشدد** على ضرورة استعادة البعثات الدائمة والأمم المتحدة من خدمات مصرفية ملائمة، وتتوقع أن يواصل البلد المضيف مساعدة البعثات الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة وموظفيها في الحصول على تلك الخدمات؛

13 - **تعرب عن تقديرها** للجهود التي تبذلها بعثة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، بما في ذلك الاستجابة لطلبات الأوساط الدبلوماسية في ظل الظروف الصعبة التي تسببت فيها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) منذ آذار/مارس 2020، وتتوقع أن تتم تسوية المسائل التي تُثار في اجتماعات اللجنة بروح من التعاون ووفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك اتفاق المقر؛

14 - **تؤكد** أهمية أن تتمكن اللجنة من إنجاز ولايتها والاجتماع بعد فترة وجيزة من إشعارها لمعالجة المسائل العاجلة والمهمة المتصلة بالعلاقات بين الأمم المتحدة والبلد المضيف، وتطلب، في هذا الصدد، إلى الأمانة العامة ولجنة المؤتمرات منح الأولوية للطلبات المقدمة من لجنة العلاقات مع البلد المضيف بشأن توفير التسهيلات الخاصة بخدمات المؤتمرات للاجتماعات التي يجب أن تعقدها اللجنة في أثناء انعقاد جلسات الجمعية العامة ولجانها الرئيسية، دون المساس باحتياجات تلك الهيئات وعلى أساس "ما هو متاح"؛

15 - **تطلب** إلى الأمين العام أن يواصل مشاركته الفعلية في جميع جوانب علاقات الأمم المتحدة مع البلد المضيف على مختلف المستويات من أجل حل المسائل المثارة في تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف، وأن يشارك بمزيد من الفعالية في أعمال اللجنة بهدف كفالة تمثيل المصالح المعنية، عملاً بقرار الجمعية العامة 2819 (د-26)، وتشير في هذا الصدد إلى البيانين اللذين أدلى بهما المستشار القانوني في الجلسة الطارئة 295 للجنة، على النحو الوارد في الوثيقة [A/AC.154/415](#)، وكذلك في جلستها غير الرسمية المعقودة عبر الإنترنت في 17 أيلول/سبتمبر 2020، وتشير إلى موقف اللجنة الوارد في الفقرة 144 (ع) من تقريرها السابق⁽⁶⁾ وإلى موقف الجمعية العامة الوارد في الفقرة 15 من قرارها [114/77](#) المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، وتلاحظ ما يقوم به المستشار القانوني والأمين العام من تواصل يتسم بسعة الحيلة في المناقشات التي أصبحت ذات صبغة رسمية منذ إدراج الفقرة الفرعية (ع) في الفصل الرابع من تقرير اللجنة في عام 2019⁽⁷⁾ مع السلطات المختصة في البلد المضيف في ما يتعلق بالمسائل التي لم تحل بعد وتقاير المستشار القانوني عن نتائج هذه المناقشات، ومؤخراً في جلستها 309 و 310، وتلاحظ بقلق كذلك أنه ما زالت هناك مسائل خطيرة قائمة دون حل ناجع، وتشير في هذا الصدد مرة أخرى إلى أنه ينبغي النظر بجدية في اتخاذ خطوات في إطار البند 21 من اتفاق المقر في حالة عدم تسوية بعض المسائل المثارة في تقرير اللجنة في غضون فترة معقولة ومحددة زمنياً، وتكرر مرة أخرى بناء على ذلك طلبها إلى الأمين العام بأن ينظر الآن في الأمر بأكبر قدر من الجدية وأن يتخذ أي خطوات مناسبة في إطار البند 21 من اتفاق المقر وأن يكثف الجهود الرامية إلى التعجيل بحل تلك المسائل؛

16 - **تطلب** إلى اللجنة أن تواصل أعمالها طبقاً لقرار الجمعية العامة 2819 (د-26) وأن تواصل، ضمن هذا الإطار، النظر في اتخاذ تدابير مناسبة إضافية لتعزيز عمل اللجنة وفعاليتها، وأن تقدم توصيات في تقريرها إلى الجمعية في دورتها التاسعة والسبعين؛

17 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والسبعين البند المعنون "تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف".

الجلسة العامة 45

7 كانون الأول/ديسمبر 2023

(6) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والسبعون، الملحق رقم 26 (A/77/26).

(7) المرجع نفسه، الدورة الرابعة والسبعون، الملحق رقم 26 (A/74/26).